



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)

E-ISSN: 3006-9149



**The Impact of Applying the International Accounting Standard (IAS1)
On the Quality of Financial Reports: Research on A Sample of
Commercial Banks**

Adnan Yasser Muhammad*

Country Technical Institute/Central Technical University

Keywords:

(IAS1); Relevance; reliability; constancy; comparability; quality of financial reports.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 14 Jan. 2024

Accepted 15 Feb. 2024

Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Adnan Yasser Muhammad

Country Technical Institute/Central
Technical University



Abstract: The research aims to demonstrate the impact of applying the International Accounting Standard (IAS1) in the Iraqi banking sector and then its impact on the quality of financial reports in terms of suitability, consistency, reliability and quality, which helps in more accurate and reliable financial reports and is reflected in the performance and reputation of these banks and the national economy in general. To achieve the goal of the research, it was applied in a number of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange, amounting to (25) banks, with a random sample of accountants, auditors, and finance officials in the research community. The research tool was (a checklist) that was analyzed by extracting (weighted arithmetic means, standard deviations, and correlation coefficients). Regression analysis, interpretation coefficient, and (T) test using the (SPSS) program The checklist was distributed to the research sample, numbering (25) lists, and it was retrieved in full The research reached a number of conclusions, the most important of which is the presence of a significant impact of applying the International Accounting Standard (IAS1) on the quality of financial reports in their dimensions (adequacy, honest representation, consistency, and comparability) through the availability The main and subsidiary accounting information prepared by the banks in the research sample, in addition to setting high-quality standards for preparing financial reports in the banking sector and facilitating the approach between international and national standards and thus improving the quality and consistency of preparing financial statements and reports. One of the most important recommendations of the research is to encourage and adopt the application of standards and achieve compatibility with international standards. Studying accounting requirements and practices and exchanging views with national groups to set standards and how to apply them.

تأثير تطبيق معيار المحاسبة الدولي (IAS1) على جودة التقارير المالية بحث في عينة من المصارف التجارية

عدنان ياسر محمد

المعهد التقني بلد/الجامعة التقنية الوسطى

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان تأثير تطبيق المعيار الدولي المحاسبي (IAS1) في قطاع المصارف العراقية ومن ثم أثر ذلك في جودة التقارير المالية من حيث الملاءمة والثبات والموثوقية والجودة بما يساعد على تقارير مالية أكثر دقةً وموثوقيةً وبما ينعكس على أداء هذه المصارف وسمعتها وعن الاقتصاد الوطني بشكل عام، ولتحقيق هدف البحث طبق في عدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغة (25) مصرف بعينة عشوائية من المحاسبين والمدققين ومسؤولي المالية في مجتمع البحث وكانت اداة البحث (قائمة فحص) التي تم تحليلها باستخراج (الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وتحليل الانحدار ومعامل التفسير واختبار (T)) باستخدام برنامج (SPSS) وتم توزيع قائمة الفحص على عينة البحث بعدد (25) قائمة وتم استرجاعها بالكامل وقد توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات أهمها وجود أثر ذو دلالة معنوية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على جودة التقارير المالية بأبعادها (الملاءمة والتمثيل الصادق والثبات وقابلية المقارنة) من خلال توافر المعلومات المحاسبية الرئيسية والفرعية التي تعدها المصارف عينة البحث، فضلا عن أن وضع معايير عالية الجودة لإعداد التقارير المالية في القطاع المصرفي وتسهيل المقارنة بين المعايير الدولية والوطنية وبالتالي الارتقاء بجودة واتساق إعداد القوائم والتقارير المالية ومن اهم توصيات البحث التشجيع والأخذ بتطبيق المعايير وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية ودراسة متطلبات وممارسات المحاسبة وتبادل وجهات النظر مع الفئات الوطنية لوضع المعايير وكيفية تطبيقها.

الكلمات المفتاحية: (IAS1)، الملاءمة، التمثيل الصادق، الثبات، قابلية المقارنة، جودة التقارير المالية.

المقدمة

لقد انعكست نتائج التغيرات الاقتصادية العالمية، إذ تتسارع درجة التطور في المجال المحاسبي الدولي للتعاملات بشكل سريع، الذي أثر في إيجاد مفاهيم وقواعد جديدة أثرت في تطور المعاملات الدولية لأداء المؤسسات الاقتصادية. وكان لذلك أثر عميق في توسع أنشطة بعض المؤسسات الاقتصادية التي تتجاوز معاملاتها حدود الدولة الواحدة، فإن الممارسات المحاسبية تتطور بدورها نحو الاحتواء والشمولية، إن التطور والتقدم في مجال المعايير المحاسبية الدولية يتطلب الاعتماد على المعايير المحاسبية التي يمكنها بناء توافق محاسبي دولي وهو ما انعكس فعلياً في بدايات إنشاء لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) إذ تأسست كمنظمة غير ربحية تهدف إلى تطوير معايير المحاسبة الدولية المقبولة عالمياً، وقد عملت اللجنة على تطوير المعايير المحاسبية المعترف بها دولياً ونشرها للاستخدام في جميع أنحاء العالم من ثم في عام 2001 تم إنشاء اللجنة الحالية للمعايير المحاسبية الدولية (IASB) كهيئة مستقلة ومنذ تأسيسها تعمل اللجنة على تطوير المعايير المحاسبية الدولية المعروفة "معايير المحاسبة الدولية" (IFRS) فضلاً عن المجلس الدولي

للمعايير المحاسبية (IASC/IASB) عبر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) ثم لاحقاً مجلس المعايير المحاسبية (FASB) والذي يقوم على وضع المبادئ المحاسبية الأمريكية (FASB) والتي أثرت في تغيير عملية المقارنة وجعلها أكثر سهولة في ظل تجانس المعلومات في المؤسسات الاقتصادية، وتسعى لجنة المعايير المحاسبية من خلال القوائم المالية من إصدار مجموعة كبيرة من النشرات التفسيرية والمعايير والأعمال الإجرائية والتنظيمية إذ أصبح في 2007 لها الفضل الكبير في تثبيت أسس النظم المحاسبية الدولية وبالخصوص النظام المحاسبي الدولي الموحد الذي أصبحت معلوماته ذات نوعية عالية وحجم مقبول، إذ تعد المعايير المحاسبية الدولية معترف بها ومقبولة عالمياً وتستخدم في العديد من البلدان حول العالم، فمن خلال النظام المحاسبي الدولي الموحد يتم تنظيم وتوحيد مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم إعداد البيانات المالية، مثل بيان المركز المالي وبيان الدخل والخسائر وبيان تدفقات النقدية كما توفر هذه المعايير توجيهاً للاحتساب والتقييم والإفصاح المالي والتعامل مع المواضيع المحاسبية المعقدة وتوفير متطلبات عمليات العرض والإفصاح والتصنيفات للمطلوبات المتداولة أو غير المتداولة، وتعد جودة التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية، والتي تتمثل المصدر الرئيس للمعلومات المالية، وبما أن المعلومات المطلوبة قد تختلف من شخص إلى آخر، فإن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية، ولكي يتمكن الفرد من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية بالشكل الذي يمكن المهتمين بمجال التسيير المالي من تقييم الأداء المالي ومعرفة مدى كفاءة الإدارة وتقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مسبقاً من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى؛ لغرض تحقيق هدف الدراسة قسمت إلى أربعة مباحث، المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما الرابع فالاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

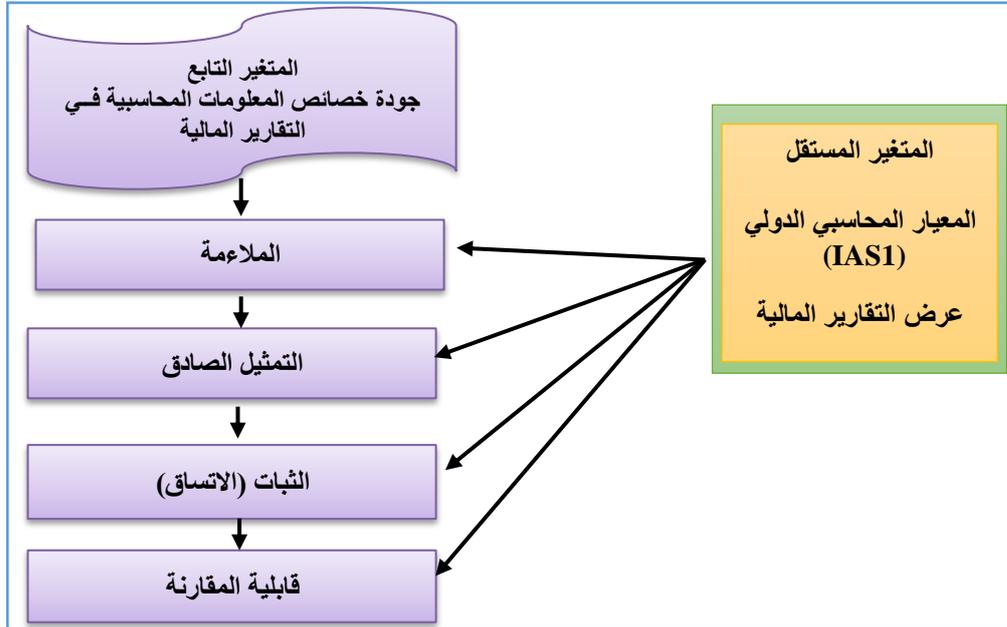
أولاً. مشكلة البحث: تحاول لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC تقريب الأنظمة بتقليل نقاط الاختلاف أي إيجاد حلول للاختلافات، فقامت بإعداد أسس ونماذج محاسبية يسمح تطبيقها بتقليل تلك الاختلافات وجاءت من ضمن هذه التغييرات التقارير المالية باعتبارها الوجه الحقيقي التي تعكس الجانب الاقتصادي لعمليات المصرف وليس فقط الشكل القانوني لها، لذلك تتمثل مشكلة البحث في دراسة العلاقة بين المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) وجودة خصائص المعلومات المحاسبية في التقارير المالية للمصارف العراقية الخاصة من خلال تقديم معلومات مالية ذات مصداقية وشفافية وهي الصورة الصادقة للمصرف وللمستفيدين سواء الداخليين أو الخارجيين ولتحضير تلك المعلومات في مختلف مراحلها يتطلب من المصرف الحرص والدقة في وضع استراتيجيات حقيقية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) عرض البيانات المالية، وهل إن المصارف تطبق فعليا المعيار المحاسبي في بياناتها المالية، لذلك مشكلة البحث تتحدد بالتساؤلات الآتية:

1. ما تأثير تطبيق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) على جودة إعداد التقارير المالية
2. ما مدى توافر خصائص جودة المعلومات المحاسبية في التقارير المالية التي تعدها المصارف عينة البحث من حيث (الملاءمة - التمثيل الصادق - الثبات (الاتساق) - قابلية المقارنة).

ثانياً. أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال الاهتمام المتزايد في إعداد وعرض التقارير المالية للمصارف الخاصة وفق المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) لتلبية احتياج المستخدمين الخارجيين من المعلومات وتعظيم منفعتها في ترشيد قراراتهم المتخذة فضلاً عن دور وأهمية المعلومات المحاسبية في خدمة أهداف المؤسسة الاقتصادية من خلال تسليط الضوء على المعالجات المحاسبية الفضلى التي يمكن اتباعها وتطبيقها وما ينتج من زيادة منفعة تلك المعلومات في ترشيد القرارات الداخلية، وتزداد أهمية البحث خاصة وإن العراق يسعى حالياً إلى تطبيق نظام محاسبي مالي جديد متوافق مع معايير المحاسبة الدولية.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

1. بيان تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية الأول في جودة التقارير المالية.
 2. إبراز دور المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) في تحقيق أهداف وتعظيم منفعة المعلومات المحاسبية من خلال الإفصاح عن التقارير المالية بهدف تشجيع المستخدمين الخارجيين للاستثمار والتي تنعكس في تحقيق الأهداف الرئيسية للمصارف.
 3. ترسيخ المعرفة النظرية والتطبيقية لكيفية إعداد التقارير المالية والتعرف على الطرق والوسائل التي تؤدي إلى زيادة الالتزام بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (1).
- رابعاً. نموذج البحث الافتراضي: ويبين الشكل فكرة وطبيعة العلاقة بين متغيرات البحث:



الشكل (1): نموذج البحث الافتراضي

المصدر: من إعداد الباحث بالإفادة من الدراسات السابقة.

خامساً. طرائق جمع البيانات:

1. الجانب النظري: اعتمد الباحث في جمع المعلومات والبيانات ذات العلاقة بموضوع البحث لتعزيزه وبلوغ أهداف البحث من المصادر العربية والأجنبية من الكتب والأطاريح والرسائل والبحوث المنشورة والمقالات ذات العلاقة لتعزيز هذا الجانب وبلوغ أهداف البحث.
2. الجانب العملي: يكون إنجاز الجانب التطبيقي للبحث من خلال البيانات والتقارير المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية لعام (2023) لعينة البحث فقد وجد الباحث أن المقياس والأداة الرئيسية

والملائمة في جمع البيانات والمعلومات (قائمة الفحص) وتم استخدام مقياس ليكرت ذي التدرج الخماسي؛ لغرض التعبير عن الإجابات التي يقدمها أفراد العينة وذلك لما يحتوي هذا المقياس من الدقة والسهولة ومناسبته لعينة البحث وكما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): ترتيب إجابات قائمة الفحص على وفق مقياس (Likert Scale)

الدرجة	مطبق إلى حد ضعيف جدا	مطبق إلى حد ضعيف	مطبق إلى حد متوسط	مطبق إلى حد كبير	مطبق إلى حد كبير جدا
1	2	3	4	5	

سادساً. مجتمع وعينة البحث:

1. مجتمع البحث: تمثل بالمصارف التجارية في محافظة بغداد وتم اختيار 25 مصرفاً.
 2. عينة البحث: تم اختيار عينة عشوائية بسيطة تمثلت بمجموعة من المحاسبين والمدققين ومسؤولي المالية العاملين في المصارف مجتمع البحث وتم ملء 25 استمارة فحص تم إعدادها من قبل الباحث بما يتوافق مع مشكلة البحث وأكمل جميع فقرات قائمة الفحص الموجهة للمحاسبين والمدققين ومسؤولي المالية العاملين في المصارف مجتمع البحث وتم استرجاع قوائم الفحص بالكامل من قبل الباحث مما يشير إلى أن نسبة الاسترداد قد بلغت نسبة 100%.
- سابعاً. أساليب تحليل البيانات: لغرض تحقيق أهداف البحث استخدم الباحث مجموعة متنوعة من الأساليب الإحصائية مثل الأوساط الحسابية الموزونة والانحرافات المعيارية ومعاملات الارتباط وتحليل الانحدار ومعامل التفسير واختبار (T) باعتماد برنامج (SPSS).

المبحث الثاني: الجانب النظري

أولاً. المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (IAS1): يصف هذا المعيار أساس عرض البيانات المالية ذات الأغراض العامة لضمان قابليتها للمقارنة مع البيانات المالية للوحدة للفترات السابقة والقوائم المالية للوحدات الأخرى، وينص على المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية وإرشادات لإعداد البيانات المالية، الحد الأدنى من المتطلبات للهيكل ومحتواه، إذ تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون المقرضون والمحللون الماليون والأطراف الأخرى ذات المصلحة في المؤسسات الاقتصادية في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية (حميد، 2020: 15) على الرغم من التشابه في طبيعة المعلومات المالية المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية التي تطلبها مختلف الأطراف، إلا أن هناك بعض الاختلافات في متطلبات المعلومات لهذه الأطراف ولتلبية معظم الاحتياجات قد يطلب المستثمرون معلومات مختلفة عن تلك التي يطلبها المقرضون أو السلطات الضريبية. تم تصميم التقارير المالية الموحدة، والتي يشار إليها غالباً باسم "التقارير المالية للأغراض العامة"، لتزويد الأطراف الخارجية التي لها مصلحة في المنظمة حول الآتي: (علي وآخرون، 2020: 67):

- ❖ الموجودات (Assets).
- ❖ المطلوبات / الخصوم (Liabilities)
- ❖ حقوق الملكية (Owners' Equity)
- ❖ المصروفات، والإيرادات (Expenses and Revenues)
- ❖ الأرباح والخسائر (gains and Losses)

❖ مساهمات المالكين وتوزيعاتهم (بصفتهم ملاك) " Contributions by and distributions to owners- in their capacity as owners

❖ التدفق النقدي (Cash Flow): فإن هذه المعلومات تساعد إلى جانب المعلومات الأخرى الواردة في الملاحظات تساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للمنشآت الاقتصادية وخاصة موثوقيتها وتوقيتها وذلك من خلال نشر معظم الوحدات الاقتصادية تقاريرها المالية من خلال تقارير سنوية أو نصف سنوية أو ربع سنوية (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2020: ج 3، 790).

ثانياً. أهداف المعيار (Objective): يهدف المعيار (IAS1) لوصف الأساس لنشر وعرض البيانات المالية للاستخدام لغرض ضمان إمكانية مقارنة التقارير المالية المقدمة من الكيانات الاقتصادية الأخرى مع البيانات المالية لوحدة اقتصادية في فترات مالية لاحقة، مع تحديد ماهية متطلباتها العامة من أجل عرض البيانات المالية، يجب أن تمتثل لبعض القيود على شكلها والحد الأدنى من المعايير بشأن محتواها علاوة على ذلك، للتأكد من أنها على مستوى عالي من الجودة ويجب أن تحتوي على معلومات وبيانات ذات صلة وجديرة بالموثوقية والمصدقية ويمكن الاعتماد عليها (الاتحاد الدولي للمحاسبين 2021: ج2، 2210). ومن أجل تحقيق الأهداف الرئيسية لهذا المعيار لا بد من تحقيق الأهداف التالية:

❖ تحديد الأسس والقواعد الواجب اتباعها عند تقديم البيانات والقوائم المالية.
❖ التأكيد على خصائص المقارنة بين البيانات المالية لنفس المنشآت لفترات الزمنية المالية ومقارنة البيانات المالية مع تلك الخاصة بالمنشآت الأخرى في نفس القطاع.
❖ إعداد وعرض البيانات المالية وفقاً للمبادئ العامة المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (IAS1).

❖ وضع قواعد وإرشادات لشكل البيانات المالية والحد الأدنى من البيانات التي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية.
❖ ويترك هذا المعيار التحديد والقياس والكشف والإفصاح عن خصائص العمليات الدقيقة وترك تحديد معايير أخرى.

ثالثاً. نطاق المعيار (Scope):

❖ يغطي معيار المحاسبة الدولي (IAS1) كيفية عرض القوائم المالية ذات الهدف والغرض العام "General Purpose Financial Statements"، والتي يتم إعدادها وعرضها بالاستناد إلى معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) (علي وآخرون، 2021: 70).
❖ إن القوائم المالية العامة أو ذات الهدف العام هي قوائم مخصصة للاستخدام من قبل مستخدمي البيانات المالية الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة على طلب تقارير مالية مخصصة لاحتياجاتهم من المعلومات وهناك بعض منها لا تخضع لهذا المعيار (حنيش وهيبه، 2009: 76-77):
❖ إن القوائم المالية ذات الأغراض الخاصة التي قد تطلبها إدارة المنشأة أو أي جهة أخرى تعد كقوائم مالية مرحلية مختصرة (Condensed Interim Financial) خضعت للتعديل في حصص المشاركين والأعضاء.

❖ المنظمات الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح فان العديد من الأفكار الواردة في البيانات المالية الهادفة للربح لا تنطبق عليها وقد ينطبق عليها المعيار في حالة تغير بعض المصطلحات والمفاهيم لمواكبة تلك الأفكار والمفاهيم.

❖ المؤسسة التعاونية وصناديق الاستثمار المشتركة هي أمثلة على المنشآت التي ليس لها حقوق ملكية. رابعاً. **الاعتبارات العامة للمعيار لعرض التقارير المالية (Overall Considerations):** أورد معيار المحاسبة الدولي (IAS1) عدة اعتبارات لعرض التقارير المالية (سعاد، 2010: 103):

1. العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية (Fair Presentation and Compliance With IFRS): يجب أن تعرض التقارير المالية (المركز المالي والإنجاز المالي – نتيجة الأعمال) والتدفقات النقدية للمؤسسة بشكل عادل، ويتطلب العرض العادل (Fair Presentation) للتقارير المالية عرضاً إثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق وبما يتفق مع الأحداث الاقتصادية للمؤسسة.

2. فرض استمرارية المؤسسة Presentation Financial Statements: يراعي عند إعداد التقارير المالية أن يتم تقويم قدرة المؤسسة على الاستمرار، أي لا يكون هناك نية للتصفية أو التوقف عن مزاولة النشاط فالتقارير تعد وفق فرضية الاستمرارية، فالإطار المفاهيمي للتقارير المالية يتم إعداده بالاعتماد على الافتراضات الأساسية التي تشير إلى أن المنشآت مستمرة بالعمل الآني والمستقبلي المنظور، وعند إعداد البيانات المالية يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 1 من الإدارة إجراء تقويم لقدرة المؤسسة على الاستمرار إذ يكون الأشخاص المسؤولون عن إعداد البيانات المالية أو الإدارة على علم ودراية بالحالات التي تكون ضمن نطاق اللاتأكد والتي تتعلق بالظروف والأحداث المثيرة للشكوك الكبيرة حول قدرة المنشآت على الاستمرار وهذا يتطلب الإفصاح عن أوجه عدم اليقين إذا استنتجت الإدارة إنَّ المنشآت غير مستمرة وهذا يتطلب عدم إعداد التقارير المالية باعتماد الاستمرارية لأنَّ المعيار المحاسبي الدولي يتطلب سلسلة إفصاحات عن هذه الحقيقة (احمد واخرون، 2022: 45).

3. أساس الاستحقاق المحاسبي (Accrual basis of accounting): يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 1 أن تقوم الوحدات الاقتصادية بإعداد تقاريرهم المالية باستخدام أساس الاستحقاق المحاسبي، باستثناء معلومات التدفق النقدي (Cash flow information).

4. ثبات طريقة العرض (Consistency of Presentation): يجب الإبقاء على عرض وتصنيف البنود في التقارير المالية من مدة إلى المدة التي تليها ما لم يكن هناك ما يبرر التغيير إلا اذا:

❖ حدث تغيير كبير في طبيعة عمليات المؤسسة أو عرض أو تصنيف سيكون أكثر ملاءمة.

❖ مطلب معيار محاسبي دولي في القطاع العام إجراء تغيير في العرض.

يتم اتخاذ القرارات من قبل المستخدمين الأساسيين للبيانات المالية ذات الأغراض العامة استناداً إلى البيانات المالية التي توفر معلومات مالية حول كيان مبلغ محدد ويجب عرض كل فئة من البنود المتشابهة إلى حد كبير بشكل منفصل في البيانات المالية، ويمكن تجميع البنود والعناصر المختلفة بشكل فردي إذا كانت غير مادية ومع ذلك، لا ينبغي أبداً جمع البيانات غير ذات الصلة أو غير الأساسية والجوهرية وعرضها بغرض حجب أو إخفاء المعلومات، ويجب أخذ الأهمية النسبية في الاعتبار في جميع أجزاء البيانات المالية حتى عندما تتطلب المعايير الإفصاح عن بيانات معينة. (Dunne, 2008: 34).

خامساً. النظم المحاسبي: عبارة عن مجموعة من الإجراءات والترتيبات الخاصة التي تسعى إلى حصر وقياس وتسجيل وتلخيص معاملات المؤسسة الاقتصادية وتحقيق الرقابة وإجراءات الضبط الداخلي ثم إظهار نتائج هذه المعاملات وأثارها على المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية فضلاً عن تلخيصها وعرضها بطريقة مفيدة لمتخذي القرار ومن عناصر النظام المحاسبي (ابو بكر، 2023: 74):

❖ المستندات والوثائق

❖ الدفاتر والسجلات

❖ التقارير المالية

سادساً. التقارير المالية: تعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي أو مخرجاته، وتمثل الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات المحاسبية إلى المستفيدين منها ويمكن تقسيم التقارير المحاسبية من حيث شكلها إلى مجموعتين (نصور، 2015: 99):

❖ تقارير خاصة: هي ما تطلب لتحقيق غرض معين يخدم فئة معينة مثل التقارير التي تطلبها الإدارة.

❖ تقارير عامة: وهي ما يعرف بالقوائم المالية (Financial Statements) والتي تعد في نهاية كل سنة مالية وفقاً للمعايير والمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

سابعاً. المستفيدون من المعلومات المحاسبية: هناك الكثير من الفئات التي تهتم بالمعلومات المالية التي تنتجها المحاسبة سواء داخل أو خارج الوحدة الاقتصادية، ومن هذه الفئات ما يلي (حنيش وهيبه، 2009: 66):

1. المستخدم الداخلي Internal User: تمثل المجموعة الأولى من المستخدمين للمعلومات المحاسبية وتضم مجموعة المديرين المسؤولين عن إدارة المستويات المختلفة في تنظيم المؤسسة كالتسويق والانتاج والمالية والتدقيق، والذين يستخدمون المعلومات المحاسبية في رسم السياسات المالية واتخاذ القرارات الإدارية المختلفة ويحتاجون إلى بيانات ميوّبة ومعدة على أساس زمني والتي يختص بإعدادها فرع من المحاسبة يطلق عليه المحاسبة الإدارية، ولا مشكلة لدى هؤلاء المستخدمين في الحصول على ما يحتاجون إليه من المعلومات في الوقت والقدر والتفصيل اللازم بحكم سلطة الإدارة في ذلك.

وثمة ملاحظة مهمة مفادها لا وجود لقرارات إدارية سليمة لا يعتمد في اتخاذها بدون معلومات محاسبية، ومن أمثلة القرارات التي تعتمد الإدارة في صنعها على المعلومات المحاسبية هي ((قرارات التسعير والاقتراض والائتمان وكذلك قرارات الشراء أو التأجير للموجودات وغير ذلك)).

2. المستخدم الخارجي External User: ويشمل جميع الأطراف، بخلاف إدارة المنشأة التي تستخدم التقارير المالية التي تعدها المنشأة لتحديد التعامل والعلاقة معها.

ثامناً. القوائم المالية Financial Statements: المنتج النهائي للمحاسبة القوائم المالية لكن لا يعد إعداد القوائم المالية الخطوة الأولى في العملية أو الدورة المحاسبية، ولكنه نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فالقوائم المالية هي الوسائل التي عن طريقها ننقل إلى الإدارة والأطراف الأخرى المعنية صورة مختصرة عن الربحية والمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، فإن القارئ الذي يفهم محتوى ومضمون هذه القوائم سوف يدرك أهمية الغرض من الخطوات الأولية وهي تسجيل وتبويب وتلخيص وترصيد العمليات المختلفة للوحدة الاقتصادية والقوائم المالية هي تقارير تعدها المؤسسة الاقتصادية في نهاية مدة زمنية معينة تتضمن ملخصاً لأنشطتها من حيث الربحية والمركز المالي

والتدفقات النقدية، ويفترض أن يكون إعداد هذه القوائم وفق معايير معينة لتحقيق الفائدة لجميع الفئات المستفيدة (IAS,2020:43) ولعل أهم هذه القوائم ما يلي:

- ❖ قائمة الدخل Income Statement
 - ❖ قائمة التغير في حقوق الملكية Owners' Equity Statement
 - ❖ قائمة المركز المالي Statement of Financial Position أو الميزانية العمومية Balance Sheet
 - ❖ قائمة التدفقات النقدية Statement of Cash Flows
- وهناك خصائص نوعية للمعلومات المشمولة في القوائم المالية والتي تدعم تحقيق أهداف إعداد القوائم المالية ويمكن تقسيمها كالآتي:

تاسعاً. الخصائص الأساسية للمعلومات Primary Qualities Information: ينبغي أن تتصف المعلومات المالية ببعض الخصائص لكي يتم الاستفادة منها في اتخاذ القرارات وفي الرقابة ومن أهم هذه الخصائص ما يلي (الامير واخرون، 2021: 37):

- ❖ **الملاءمة والمصداقية Relevance and Reliability:** إنَّ الملاءمة والمصداقية هما الخاصتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومان المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، لذا فإن الخواص التي تفرق المعلومات الأفضل (الأكثر إفادة) عن المعلومات الأدنى (الأقل إفادة) هما الملاءمة والمصداقية.
- ❖ **الملاءمة Relevance:** لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يلزم أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت معلومات معينة غير مؤثرة على القرار فإنها تكون غير ملائمة لهذا القرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على عمل التنبؤات عن ناتج الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية (قيمة تنبؤية للمعلومات)، أو تؤكد أو تصحح توقعاتهم السابقة (القيمة الاستراتيجية للمعلومات)، كما تعد المعلومات ملائمة إذا تم توفيرها في الوقت المطلوب (التوقيت المناسب Timeliness)، يجب أن تكون المعلومات المحاسبية متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب وقبل أن تفقد أهميتها وقدرتها على التأثير في قراراتهم، ولكي تتسم المعلومات المحاسبية بالملاءمة يجب أن تكون لها قيمة تنبؤية وقيمة متاحة لغرض استرجاعها وتهيئتها للاستخدام في الوقت المناسب.
- ❖ **التمثيل الصادق Honest representation:** تم استبدال خاصية الموثوقية بخاصية التمثيل الصادق وهي إحدى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمتطلبية في إعداد التقارير المالية وإحدى متطلبات معايير المحاسبة الدولية والتي حظيت بتركيز الدراسات البحثية المرتبطة بإعداد التقارير المالية والتي تمثل الأمان والصدق في إعداد البيانات المالية وحيدة وبعيدة عن الأخطاء وهذه ميزة أساسية لأي فرد لديه الوقت أو الخبرة لتقويم المحتوى الحقيقي للمعلومات ويجب أن تتسم هذه المعلومات بثلاث خصائص الحياد والصدق وبعيدة عن تحقق الأخطاء قدر الإمكان.
- ❖ **قابلية التحقق Verifiability:** تتحقق إمكانية التحقق عندما يكون لدى العديد من الأشخاص الذين يستخدمون نفس تقنية القياس درجة عالية من الاتفاق في إجراء وطرق القياس وهي أن يحصل العديد من ذوي الخبرة والمعرفة والمدققين والمراجعين المستقلين المحترفين قد توصلوا إلى نفس النتيجة فيما يتعلق بالعديد من الحسابات المالية، إذا كان بإمكان أي طرف خارجي تطبيق نفس تقنية القياس واختلفت نتائجه فإنَّ القوائم تكون غير قابلة للتحقق ولا يمكن إعطاء أي رأي فيها (العيسي، 2009: 183).

- ❖ **صدق العرض Representational Faithfulness:** تنص هذه الفكرة على تطابق الأرقام والأوصاف المحاسبية التي توصف عادة بهذه الأرقام من ناحية والأرقام والموارد والأحداث التي

تعرضها من ناحية أخرى، يجب أن تكون متطابقة وأن تعكس هذه الأرقام بدقة ما حدث؟ بمعنى آخر إثبات دقة الأحداث المالية أو الاقتصادية.

❖ **الحيادية Neutrality:** ولا يمكن اختيار المعلومات لصالح طرف واحد وتفضيله على حساب طرف آخر قد يستفيد منها وهذا ما يسمى الحياد وبعبارة أخرى، فإن المصطلحين "محايد" و"خالي من التحيز" هما نفس المصطلح.

عاشراً. تحليل القوائم المالية: إنه تقييم للوضع المالي لمختلف الوحدات الاقتصادية ويعتمد هذا على دور المحاسب الذي يكون مسؤولاً عن أداء مجموعة من الواجبات (Mustafa, 2022: 2) بما في ذلك تحليل الأرباح والخسائر ومتابعة القرارات الإدارية، والمساعدة في إعداد البيانات المالية ومن هنا يعرف تحليل القوائم المالية بأنه عملية تسهل مراجعة جميع البيانات والقوائم المالية المتعلقة بالمنشآت مثل الميزانية العمومية مما يساعد في فهم الوضع المالي لها ويقدم المساعدة في اتخاذ القرارات الفعالة، كذلك تعرف بأنها تمثل عملية فحص وتدقيق البيانات المالية للمنشآت مما يساعد في تقويم البيانات وتحديد مدى استعداد المنشآت للوفاء بالتزاماتها المالية (صدرى، 2023: 111).

أحد عشر: خطوات تحليل القوائم المالية: إن نجاح عملية التحليل المالي تعتمد على مجموعة خطوات وهي كالآتي (العبسي، 2009: 175):

1. فهم الخصائص الاقتصادية: وهذه هي الخطوة الأولى في فحص الحسابات المالية وتحليل قوائمها ويشمل مجموعة العمليات المرتبطة بأنشطة صناعية أو إنتاجية وتوزيع المنشآت للخدمات والمنتجات.
2. إن الخطوة الثانية هي تحليل استراتيجية المنشآت والتي تركز على تحديد أنواع وطبيعة السلع أو الخدمات التي تقدمها المنشآت، كما أنها تأخذ في الاعتبار هوية العلامة التجارية، ومراقبة التكاليف والتنوع الصناعي والجغرافي وهوامش الربح.
3. تقييم البيانات المالية للمنشآت: وهي عملية مراجعة وفحص الحسابات والبيانات المالية وارتباطها بالمعايير المحاسبية، من المهم التأكد عند التدقيق في الميزانية العمومية من تنفيذ التقويم والتصنيف والاعتراف كعناصر أساسية للتقويم الدقيق وعند فحص قائمة الدخل يتطلب القيام بأجراء التقويم للأرباح لأنه يوضح الأداء المالي والاقتصادي للمنشآت ويمكن أن يوفر تحليل بيان التدفق النقدي نظرة ثاقبة لنوع السيولة المالية التي تمتلكها المنشآت من خلال مراقبة استثماراتها وعملياتها خلال المدة المالية.
4. تحليل الربحية والمخاطر: تساعد هذه المرحلة المحللين الماليين على تقويم المنشآت وبياناتها المالية وعند التحليل من المهم تحديد أرباح المنشآت بالنسبة لأصولها وتصورات وآراء المساهمين حول الأرباح الناتجة مع ضرورة تقييم أنواع المخاطر التي تواجهها.
5. إعداد البيانات المالية المستقبلية والمتوقعة: هذه هي المرحلة الأخيرة من تحليل القوائم المالية وتتضمن سلسلة من الافتراضات التي يجب على المحلل المالي القيام بها من أجل عرض مستقبل المنشآت وصناعتها ومن ثم قياس تأثير هذه الافتراضات على التمويل والتدفق النقدي.

المبحث الثالث: الجانب العملي

التحليل الإحصائي الوصفي لإجابات عينة البحث: فيما يلي عرض تفسير النتائج لإجابات أفراد العينة حول متغيرات الدراسة وأبعادها من خلال إجراء المقاييس الإحصائية من (المتوسط، الانحراف

المعياري معامل الاختلاف، والأهمية النسبية)، ويعرض جدول رقم (2) فئات الأوساط الحسابية وكالاتي:

الجدول (2): فئات الأوساط الحسابية

5-4.21	4.20-3.41	3.40-2.61	2.60-1.81	1.80-1	المتوسط
أنتفى تماماً	أنتفى	محايد	لا أنتفى	لا أنتفى تماماً	القياس
5	4	3	2	1	درجة المقياس
عال جداً	عال	وسط	ضعيف	ضعيف جداً	مستوى الاهتمام

Source: Likert, R. (1932), Atechique for the Measurement of Attitudes, Archie's of psychology, New York: Columbia University press

1. تحليل اجابات العينة حول متغير (معياري المحاسبة الدولي): يقدم التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة عن متغير معيار المحاسبة الدولي وتم عرض تكرارات إجابات أفراد العينة في الملاحق وفيما يأتي نتائج هذا التحليل والجدول رقم (3) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عن متغير معيار المحاسبة الدولي، وهي على النحو لآتي:

الجدول (3): تحليل إجابات افراد العينة لمتغير معيار المحاسبة الدولي

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
1	ينبغي إعداد القوائم لمالية على أساس فرض الاستمرارية ما لم يكن لإدارة الوحدة الاقتصادية نية التصفية أو التوقف عن المتاجرة أو وجود مؤشر على توقف الوحدة الاقتصادية عن العمل	4.36	0.638	14.6	4
2	ينبغي تقديم القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي والامتثال لجميع متطلبات IFRS	4.24	0.779	18.4	6
3	ينبغي على الوحدة الاقتصادية استخدام أساس الاستحقاق عند إعداد القوائم المالية باستثناء معلومات التدفقات النقدية.	4.04	0.735	18.2	5
4	ينبغي على المصرف الاحتفاظ بعرض وتصنيف البنود في القوائم المالية لمدة ما إلى المدة التي تليها باستثناء بعض الحالات	4.08	0.862	21.1	8
5	يتم تقديم بيان الافتتاح كما في فترة تسبق مباشرة فترة المقارنة المطلوبة بموجب معيار المحاسبة الدولي	4.44	0.583	13.1	3
6	على المصرف عدم إجراء تقاص بين الأصول والالتزامات والدخل والمصرفيات ما لم تقتضي المعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRSS	4.52	0.586	13.0	2

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
7	ينبغي على المصرف عرض معلومات مقارنة ما لا يقل عن عام واحد ما لم يكن غير عملي	3.96	0.935	23.6	10
8	ينبغي عرض القوائم المالية بنفس مقدار الأهمية في المجموعة الكاملة للقوائم المالية	4.12	0.833	20.2	7
9	ينبغي على المصرف تحديد القوائم المالية بشكل واضح وتمييزها عن المعلومات الأخرى في نفس الوثيقة المنشورة	4.12	0.969	23.5	9
10	عرض بنود المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل أو عرض البنود حسب السبيلة	4.52	0.510	11.3	1
X	معيار المحاسبة الدولي IFRS	4.24	0.743	17.5	n=25

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يشير الجدول رقم (3) أن قيمة المتوسط العام لمتغير معيار المحاسبة الدولي (4.24)، وكان الإتفاق العام على الإجابات بمستوى عالٍ، بانحراف معياري (0.743) ومعامل اختلاف (17.5%)، وهذا يبين وجود تشتت متوسط في الإجابات، كما أن هنالك تفاوتاً بين النسب والتي تؤثر وجود اختلافات في الإجابات التي كانت قليلة نوعاً وكان أقل معامل اختلاف للفقرات العاشرة بقيمة معامل (11.3%) ووسط موزون (4.52) والانحراف المعياري (0.510) وإن أغلب الأفراد للعينة هم مؤكدون على أن عرض بنود المتداولة وغير المتداولة بشكل منفصل أو عرض البنود حسب السبيلة وكانت قيمة معامل الاختلاف الأعلى (23.6%) في أن الغالبية من أفراد العينة هي للفقرات السابعة فقد بلغت قيمة الوسط الموزون (3.96) والانحراف المعياري (0.935) وهذا يؤكد على أنه ينبغي على المصرف عرض معلومات مقارنة ما لا يقل عن عام واحد ما لم يكن غير عملي وجاءت باقي الفقرات تباعاً.

2. تحليل إجابات العينة للمتغير المعتمد (جودة التقارير المالية):

أ. بعد الملائمة: يعرض الجدول رقم (4) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عن بعد الملائمة، وهي على النحو الآتي:

الجدول (4): تحليل إجابات أفراد العينة لبعده الملائمة

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
1	يصدر النظام الحالي للمصرف قوائم مالية تتضمن معلومات محاسبية ملائمة تؤثر في اتخاذ القرارات	4.28	0.792	18.5	7
2	توفر القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات محاسبية لها قيمة تنبؤية تزيد من كفاءة وفاعلية اتخاذ القرارات	4.36	0.700	16.1	5

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الاهمية
3	توفر القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات محاسبية لها قيمة استراتيجية تساعد على اتخاذ القرارات	4.28	0.737	17.2	6
4	يتم إعداد وعرض القوائم المالية وتقديمها لمستخدميها في الوقت المناسب	4.12	0.590	14.3	2
5	يوفر النظام الحالي في المصرف للإدارة القوائم المالية اللازمة في الوقت المناسب	4.32	0.690	16.0	4
6	تؤدي الملاءمة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المصرف	4.36	0.638	14.6	3
7	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات تمكن مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية لاتخاذ القرار	4.56	0.507	11.1	1
8	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات تساعد على تعزيز التنبؤات السابقة أو تصحيحها وتكوين تنبؤات مستقبلية	4.00	0.817	20.4	8
9	تتضمن القوائم المالية التي تصدرها المصارف معلومات لها قدرة ارتدادية راجعة (تغذية عكسية)	3.80	0.957	25.2	9
10	يوفر النظام الحالي معلومات محاسبية وافية ودقيقة	3.72	1.100	29.6	10
Y1	بعد الملاءمة	4.18	0.754	18.0	n=25

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يشير الجدول (4) أن قيمة المتوسط العام لبعده الملاءمة (4.18)، وكان الإتفاق العام على الإجابات بمستوى عالٍ، بانحراف معياري (0.754) ومعامل اختلاف (18%)، وهذا يبين وجود تشتت قليل في الإجابات وإنَّ النسب كانت متفاوتة والتي تدل على وجود اختلاف في الاجابات وهي قليلة وقد كانت المرتبة الأولى في أدنى معامل اختلاف للقررة السابعة وإنَّ قيمة الوسط الموزون (4.56) وإنَّ الانحراف المعياري (0.507) وان الغالبية من الافراد هم من المؤكدين على أنَّ القوائم المالية التي تصدرها المصارف تتضمن معلومات تمكن مستخدميها من التنبؤ بالأحداث المستقبلية لاتخاذ القرار وقد كانت أعلى قيمة معامل الاختلاف بين الإجابات للقررة العاشرة إذ سجلت (29.6%) وقد بلغ الوسط الموزون (3.72) وان الانحراف المعياري (1.100) اي ان هنالك تأكيد متوسط بأنَّ النظام الحالي يوفر معلومات محاسبية وافية ودقيقة وجاءت باقي الفقرات تباعا.

ب. بعد التمثيل الصادق: يتناول جدول (5) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عن التمثيل الصادق، وهي كالآتي:

الجدول (5): تحليل إجابات أفراد العينة لبعده التمثيل الصادق

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
1	تتميز البيانات المستخرجة من النظام الحالي بصحتها وسلامتها	4.32	0.748	17.3	7
2	تتضمن القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات محاسبية ذات تمثيل صادق لعملية اتخاذ القرارات	4.44	0.760	17.1	6
3	توفر القوائم المالية معلومات محاسبية تعبر عن صدق وأمانة تمثيلها للأحداث الاقتصادية التي تمت خلال الفترة المالية	4.32	0.690	16.0	4
4	توفر القوائم المالية معلومات محاسبية موضوعية يمكن التحقق من صحتها	4.32	0.627	14.5	2
5	تتميز المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية بالحياد والبعده عن التحيز	4.20	0.707	16.8	5
6	تتميز المعلومات المستخدمة في إعداد القوائم المالية بصدق عن الغرض الذي أعدت من أجله أو تعبر عنه	3.96	0.978	26.7	10
7	يؤدي الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى توفير معلومات محاسبية ذات موثوقية لاتخاذ القرارات	4.32	0.802	18.6	9
8	تتميز القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات قابلة للفهم والاستيعاب من قبل مستخدميها	4.12	0.600	14.6	3
9	يلبي النظام الحالي المستخدم الأهداف والمتطلبات المحددة له عند إعداد القوائم المالية	4.28	0.792	18.5	8
10	تؤدي الدقة في النظام الحالي إلى زيادة أداء المصرف	4.12	0.526	12.8	1
Y2	التمثيل الصادق	4.24	0.724	17.1	n=25

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يشير الجدول رقم (5) أن قيمة المتوسط العام لبعده التمثيل الصادق (4.24)، وكان الإتفاق العام على الإجابات بمستوى عالٍ، بانحراف معياري (0.526) ومعامل اختلاف (12.8%)، وهذا يبين وجود تشتت قليل في الإجابات وإن النسب كانت متفاوتة والتي تدل على وجود اختلاف في الإجابات وهي قليلة وقد كانت المرتبة الأولى في أدنى معامل اختلاف للقرعة العاشرة وإن قيمة الوسط الموزون (4.12) وإن الانحراف المعياري (0.526) وإن الغالبية من الأفراد هم من المؤكدين الدقة تؤدي في النظام الحالي إلى زيادة أداء المصرف وقد كانت أعلى قيمة معامل الاختلاف بين الإجابات للقرعة السادسة إذ سجلت (26.7%) وقد بلغ الوسط الموزون (3.96) وإن الانحراف المعياري (0.978) أي نوعاً ما تتميز المعلومات المستخدمة في إعداد القوائم المالية بصدق عن الغرض الذي أعدت من أجله أو تعبر عنه وجاءت باقي الفقرات تبعاً.

ج. بعد الثبات: يتناول جدول (6) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عن بعد الثبات، وهي كالآتي:
الجدول (6): تحليل إجابات أفراد العينة لبعث الثبات

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
1	يتم الالتزام بمبدأ الثبات عند إعداد وعرض القوائم المالية التي يقوم المصرف بإصدارها	4.40	0.707	16.1	3
2	يؤدي الالتزام بمبدأ الثبات إلى جعل المعلومات المحاسبية أكثر موضوعية	4.24	0.779	18.4	8
3	تتميز المعلومات المستخدمة في القوائم المالية بقدرتها على إشباع حاجة مستخدميها	4.48	0.653	14.6	2
4	تتميز المعلومات المستخدمة في القوائم المالية بقدرتها على إعطاء مردوداً عالي من الجودة	3.92	0.812	20.7	10
5	تتضمن القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات قابلة للفهم والاستيعاب من قبل مستخدميها	4.04	0.790	19.6	9
6	تتضمن القوائم المالية التي يصدرها المصرف معلومات محاسبية كاملة تغطي جوانب اهتمامات مستخدميها	4.64	0.638	13.8	1
7	يصدر المصرف قوائم مالية مختلفة (دورية أو خاصة) تغطي كافة جوانب العمل	4.48	0.818	18.3	7
8	يندر وجود أخطاء وتناقضات في القوائم المالية التي يصدرها النظام الحالي	4.16	0.746	17.9	6
9	تمثل المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الأحداث المحاسبية بأمانة وعدالة	4.48	0.770	17.2	5
10	تتميز المعلومات المستخدمة في القوائم المالية بقبليتها للثبات، وإمكانية التحقق من سلامتها	4.08	0.690	16.9	4
Y3	بعد الثبات	4.29	0.742	17.3	n=25

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يشير الجدول (6) أن قيمة المتوسط العام لبعث الثبات (4.29)، وكان الإتفاق العام على الإجابات بمستوى عالٍ، بانحراف معياري (0.742) ومعامل اختلاف (17.3%)، وهذا يبين وجود تشتت قليل في الإجابات وإن النسب كانت متفاوتة والتي تدل على وجود اختلاف في الإجابات وهي قليلة إذ بلغت (13.8%) وقد كانت المرتبة الأولى في أدنى معامل اختلاف للفترة السادسة وإن قيمة الوسط الموزون (4.64) وإن الانحراف المعياري (0.638) وإن الغالبية من الأفراد هم من المؤكدين بأن القوائم المالية التي يصدرها المصرف تتضمن معلومات محاسبية كاملة تغطي جوانب اهتمامات مستخدميها، وقد كانت أعلى قيمة معامل الاختلاف بين الإجابات للفترة الرابعة إذ سجلت (20.7%) وقد بلغ الوسط الموزون (3.92) وإن الانحراف المعياري (0.812) أي نوعاً ما تتميز المعلومات المستخدمة في إعداد القوائم المالية بقدرتها على إعطاء مردود عالي من الجودة وجاءت باقي الفقرات تباعاً.

د. بعد قابلية المقارنة: يتناول جدول (7) نتائج تحليل إجابات أفراد العينة عن بعد قابلية المقارنة، وهي كالآتي:

الجدول (7): تحليل إجابات أفراد العينة لبعء قابلية المقارنة

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
1	تتميز المعلومات المحاسبية المستخدمة القوائم المالية بإمكانية المقارنة بين نتائج الفترات المختلفة لنفس الوحدة الاقتصادية	4.20	0.764	18.1	2
2	تمكن المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية من التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين أداء المصرف وأداء المصارف الأخرى خلال فترة زمنية معينة	4.20	0.817	19.5	4
3	تتميز المعلومات المحاسبية المستخدمة في القوائم المالية بإمكانية المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ذات الأنشطة المتماثلة	4.04	0.841	20.8	7
4	توفر خاصية القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية زيادة كفاءتها وفعاليتها في اتخاذ القرارات	3.36	1.114	33.2	10
5	انتقاء المعلومات لضمان الشفافية والإفصاح لأصحاب المصلحة أي التعبير عن صدق الحدث المالي أو الاقتصادي	4.24	0.723	17.1	1
6	تتميز فائدة المعلومات المحاسبية بالتعاطف (بالتزايد) بصورة كبيرة كلما كان عرضها بأسلوب يمكن للمستخدمين من مقارنة شركة مع شركة أو شركات أخرى	3.80	0.913	24.0	9
7	تتميز فائدة المعلومات المحاسبية بالتعاطف (بالتزايد) بصورة كبيرة كلما كان عرضها بأسلوب يمكن للمستخدمين من مقارنة نتائج سنوات متعددة لنفس الشركة	4.08	0.812	19.9	5
8	تتميز فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين من تحديد جوانب الاتفاق (التشابه) الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة	3.92	0.812	20.7	6
9	تتميز فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين من تحديد جوانب (الاختلاف) الأساسية في الظواهر الاقتصادية طالما لم يتم إخفاء هذه الجوانب باستخدام طرق محاسبية غير متماثلة	4.20	0.764	18.2	3

ت	الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف %	الأهمية
10	تكون المعلومات الخاصة عن الوحدة الاقتصادية أكثر فائدة إذا أمكن مقارنتها بمعلومات مماثلة عن وحدة اقتصادية أخرى (القابلية للمقارنة) وبمعلومات مماثلة عن نفس الوحدة الاقتصادية في مدة أخرى (الثبات)	4.04	0.845	20.9	8
Y4	بعد قابلية المقارنة	4.01	0.840	20.9	n=25

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يشير الجدول (7) أن قيمة المتوسط العام لبعده قابلية المقارنة (4.01)، وكان الإتفاق العام على الإجابات بمستوى عالٍ، بانحراف معياري (0.840) ومعامل اختلاف (20.9%)، وهذا يبين وجود تشتت قليل في الإجابات وإنَّ النسب كانت متقاربة والتي تدل على وجود اختلاف في الإجابات وهي قليلة إذ بلغت (17.1%) وقد كانت المرتبة الأولى في أدنى معامل اختلاف للفترة الخامسة وإنَّ قيمة الوسط الموزون (4.24) وإنَّ الانحراف المعياري (0.723) وإنَّ الغالبية من الأفراد هم من المؤكدين انتقاء المعلومات لضمان الشفافية والإفصاح لأصحاب المصلحة أي التعبير عن صدق الحدث المالي أو الاقتصادي، وقد كانت أعلى قيمة معامل الاختلاف بين الاجابات للفترة الرابعة إذ سجلت (33.2%) وقد بلغ الوسط الموزون (3.36) وإنَّ الانحراف المعياري (1.114) أي المعلومات المحاسبية المعتمدة في القوائم المالية تتميز بإمكانية إجراء المقارنة فيها بين الوحدات الاقتصادية المختلفة ضمن الأنشطة المتشابهة، وقد جاءت الفقرات المتبقية تباعا ويبين الجدول (8) خلاصة بنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لأبعاد جودة التقارير المالية والأهمية لكل بعد.

الجدول (8): التحليل الوصفي للمتغيرات

ت	المتغير	الوسط الموزون	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية
Y1	بعد الملاءمة	4.18	0.754	18.0	3
Y2	بعد التمثيل الصادق	4.24	0.724	17.1	1
Y3	بعد الثبات	4.29	0.742	17.3	2
Y4	بعد قابلية المقارنة	4.01	0.840	20.9	4
Y	جودة التقارير المالية	4.18	0.765	18.3	n=25

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v.24

يتبين من الجدول (8) أن بعد الموثوقية قد جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية وطبقا لإجابات أفراد العينة ثم تليه الأبعاد الأخرى إذ يأتي بعده بعد الثبات والملاءمة وبالمرتبة الأخيرة بعد قابلية المقارنة.

3. اختبار علاقة الارتباط والتأثير لمتغيرات البحث

أ. اختبار علاقة الارتباط بين متغيرات البحث: تم اعتماد معامل الارتباط الرتب سبيرمان (Correlation Coefficient) وذلك لأنَّ الدراسة تتناول متغيرين وصفين وللتعرف على طبيعة العلاقة بين المتغيرين المستقل (معياري المحاسبة الدولي) والمعتمد (جودة التقارير المالية) كما أنَّ قيمة

الارتباط تتراوح بين (+1) و(-1) ويكون الارتباط طردي تام عندما يسجل (+1) ويكون عكسي تام عندما يسجل (-1) كما أن اقتراب قيمة الارتباط من الصفر تشير إلى عدم وجود علاقة، وأن مستوى القبول يكون بمستوى (99%) وبقية خطأ (0.01) أو يكون بمستوى (95%) أي بقية خطأ (0.05) ويتم الحكم بالقبول على الفرضية أو رفضها بالاعتماد على قيمة مستوى الدلالة التي تتطلب أن تكون قيمتها أدنى من 0.05 كشرط للقبول، ويوضح الجدول (9) علاقة الارتباط بين معيار المحاسبة الدولي وجودة التقارير المالية على النحو الآتي:

الجدول (9): معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

جودة التقارير المالية Y	قابلية المقارنة Y4	الثبات Y3	الموثوقية Y2	الملاءمة Y1	المتغير المعتمد المتغير المستقل
**0.812	**0.753	**0.760	**0.766	**0.714	معيار المحاسبة الدولي X

**تمثل أن القيمة معنوية عالية بثقة (99%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

من مراجعة القيم التحليلية ضمن الجدول (9) يتبين وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرين وقد بلغت قيمة الارتباط (0.812) بمستوى ثقة (99%) وعلى المستوى الفردي تبين أن العلاقة بين بعد الملاءمة والمتغير التابع إذ سجلت (0.714) وهي قيمة ذات دلالة عند مستوى ثقة (99%). كما بينت النتائج وجود علاقة إيجابية بين بعد التمثيل الصادق والمتغير التابع إذ سجلت (0.766) وهي قيمة ذات دلالة عند مستوى ثقة (99%)، كذلك أسفرت النتائج إلى أن العلاقة بين بعد الثبات والمتغير التابع هي علاقة إيجابية قوية بلغت (0.760) بمستوى ثقة (99%) واتضح من النتائج وجود علاقة إيجابية بين بعد قابلية المقارنة والمتغير التابع إذ سجلت (0.753) وهي قيمة ذات دلالة عند مستوى ثقة (99%).

ب. اختبار تأثير المتغير المستقل (معيار المحاسبة الدولي) في المتغير التابع (جودة التقارير المالية): من أجل القيام بأجراء التحليلات لعلاقات التأثير والتي تضمنتها تساؤلات البحث للتعرف على تأثير المتغير المستقل في التابع تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار ومعاملاته بيتا (B) ومعامل التفسير (R²) للتعرف على القوة التفسيرية بين المتغيرات كما في الجدول (10):

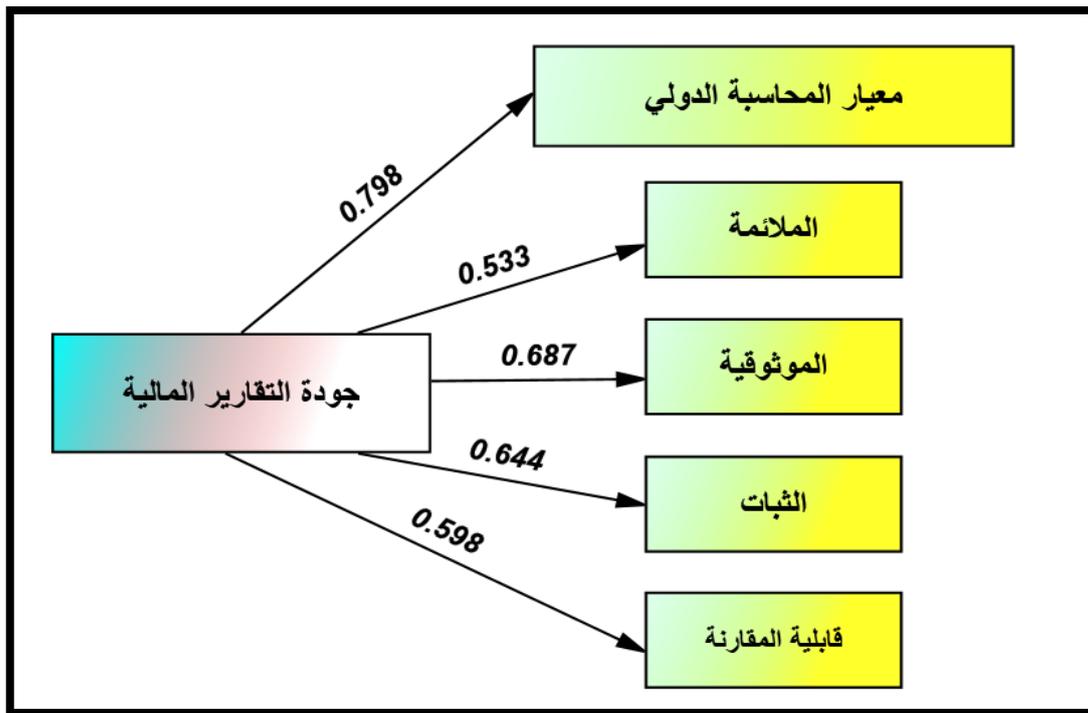
الجدول (10): نتائج تأثير معيار المحاسبة الدولي في جودة التقارير المالية وأبعاده

القرار الإحصائي	P	F	T	a	B	R ²	المتغير المعتمد وأبعاده	المتغير المستقل
معنوية عالية	0.005	**10.029	**3.167	4.595	0.298	0.510	بعد الملاءمة	معيار المحاسبة الدولي Y
معنوية عالية	0.002	**15.397	**3.924	4.472	0.255	0.587	بعد التمثيل الصادق	
معنوية عالية	0.000	**24.721	**4.972	2.705	0.474	0.578	بعد الثبات	
معنوية عالية	0.004	**10.356	**3.218	4.494	0.333	0.567	بعد قابلية المقارنة	
معنوية عالية	0.000	**39.853	**6.313	6.210	0.513	0.659	جودة التقارير المالية	
علاقات معنوية عالية عند مستوى ثقة 99%							علاقة التأثير	

**تمثل ان القيمة معنوية عالية بثقة (99%)

المصدر: بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS-24.

يبين الجدول رقم (10) اختبار تأثير معيار المحاسبة الدولي في جودة التقارير المالية وأبعادها، وقد أسفرت النتائج أن هنالك قوة تفسيرية مرتفعة إذ سجل معامل التفسير (0.659) وهذا يشير إلى أن مساهمة معيار المحاسبة الدولي بنسبة (65.9%) في التغييرات الحاصلة في جودة التقارير المالية، ومن هنا نستنتج أن الزيادة بمقدار مرة واحدة في المتغير المستقل تزيد من المتغير المعتمد بمقدار قيمة التأثير لبيتا والذي بلغت قيمته (0.513) وقد اتضح بأن العلاقات كانت ذات دلالة معنوية لأن قيمة (T) بلغت (6.313) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (2.5) بمستوى (0.01) فضلاً عن أن قيمة (F) المحتسبة بلغت (39.853) وهي أكبر من قيمتها الجدولة البالغة (7.88) بمستوى دلالة (0.01) وبثقة (99%). ويعزى ذلك كون أن المصارف عينة البحث تهتم بمعيار المحاسبة الدولي وتعدّها تؤثر في جودة التقارير المالية، كما يتضح أيضاً أن معيار المحاسبة الدولي ذو أثر معنوي عالٍ في بعد الملاءمة كما هو واضح في نتائج الجدول السابق وكما أن نتائج الجدول تشير إلى أن معيار المحاسبة الدولي ذو تأثير معنوي عالي في بعد التمثيل الصادق، وفي إطار التأثير الهيكلي المتعدد لوجود الأبعاد معا يشير النموذج الهيكلي في الشكل (2) إلى أن هنالك تأثيراً هيكلياً للأبعاد متذبذباً فيما بينها ولم يذهب بعيداً عن اختبار التأثير للانحدار البسيط الذي تم اختباره سابقاً وجاءت نتائجه متقاربة، فقد جاءت أعلى مستوى تأثير للعلاقة بين معيار المحاسبة الدولي وبعد الموثوقية إذ بلغت (0.687) ثم جاءت العلاقة مع بعد الثبات في المستوى الثاني مسجلة (0.644) في حين كانت العلاقة مع بعد قابلية المقارنة في المستوى الثالث وبلغت (0.598) وجاءت أخيراً العلاقة مع بعد الملاءمة إذ بلغت (0.533)، وبشكل عام سجلت العلاقة بين معيار المحاسبة الدولي وجودة التقارير المالية قيمة إيجابية ومقبولة بلغت (0.798). وهذه النتائج تثبت تحقق فرضية التأثير الرئيسية وفرضياتها الفرعية على مستوى الأبعاد.



الشكل (9): الأنموذج الهيكلي المتعدد للتأثير بين المتغيرات

المصدر: مخرجات برنامج AMOS v.23.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

- أولاً. الاستنتاجات:** من خلال التعرف على الجانب النظري والعملية للدراسة تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات وكالاتي:
1. هناك توافق في آراء عينة البحث في تأثير المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) في جودة التقارير المالية التي تعد من قبل المصارف التجارية.
 2. من نتائج البحث وجود تأثير ذو دلالة معنوية لأبعاد الملاءمة والتمثيل الصادق والثبات وقابلية المقارنة وجودة التقارير على التوالي (0.510، 0.587، 0.578، 0.567، 0.659) في إعداد التقارير المالية المحاسبية على وفق ما مطلوب لتطبيق ذلك المعيار.
 3. من نتائج البحث وجد الباحث أن المصارف التجارية مجتمع البحث تهتم بمعيار المحاسبة الدولي وتعتبره مؤثر في جودة تقاريرها المالية.
 4. أظهرت نتائج الارتباط هناك علاقة ارتباط طردية قوية بدلالة معنوية عالية بين (معيار المحاسبة الدولي) والمتغير التابع (جودة القوائم المالية) بلغت (0.812).
 5. بينت نتائج البحث أن دور المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) يعمل في تحقيق أهداف وتعظيم منفعة المعلومات المحاسبية من أجل تشجيع المستخدمين الخارجيين في الاستثمار.
- ثانياً. التوصيات:**

1. التحقق من المعلومات الرسمية وغير الرسمية والتأكد من موثوقيتها واعتماد طرائق اتصال داخلية تسهل على المبلغين إيصال المخالفات التي قد تحدث ضمن أنشطة المصرف.
2. على المصارف التجارية إجراء بعض التعديلات في مسارات عملها، فضلاً عن متطلبات الإفصاح وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي الذي يمكن أن يغير من المعلومات التي يحصل عليها المستفيدون.
3. ضرورة إقامة الدورات والمؤتمرات التي من شأنها تعمل على تزايد الاهتمام والمعرفة بالمعيار المحاسبي الدولي 1 ومساهمته في تحسين عملية اتخاذ القرارات المالية للشركات المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية.
4. إمكانية القيام ببحوث تتناول تأثير المعيار المحاسبي الدولي 1 في مؤشرات أخرى قد تأخذها القرارات المالية بنظر الاعتبار واختيار قطاعات أخرى غير القطاع المصرفي .
5. ضرورة تحسين منفعة المعلومات والتقارير المالية لإثراء محتوى القوائم المالية، من أجل جعل المستخدم الداخلي قادر على الوصول والولوج إلى كل المعلومات التي تساعده في إنجاز مهامه ووظائفه الإدارية.
6. من الضروري تبني نظام محاسبي جديد يكفل التوافق مع المنظمات الدولية المحاسبية والمالية كواحد من الأساليب التي تحفز المعاملات الدولية وتسهم في جذب الاستثمار والتنشيط للسوق المالي.
7. التحقق من المعلومات الرسمية وغير الرسمية والتأكد من موثوقيتها واعتماد طرائق اتصال داخلية تسهل على المبلغين إيصال المعلومات التي قد تحدث ضمن أنشطة المصرف.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

1. أبو بكر، زينو عولى (2023)، دور التخصص القطاعي للمدقق في الحد من الممارسات المحاسبية الإبداعية في البيانات المالية، دراسة تحليلية لآراء عينة من مراجعي الحسابات في إقليم كردستان، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد. 19، العدد 62، الجزء (2): 69-95.

2. أحمد، محمد عبد الله، واثق، إلهام محمد (2022)، المحاسبة عن استثمارات صناديق التقاعد وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وأثرها على الأداء المالي، المجلة الأمريكية للاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد. 5، رقم 2، ص 57-79.
3. الاتحاد الدولي للمحاسبين، منشورات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، المجمع الدولي العربي للمحاسبين والقانونيين للترجمة والنشر، الجزء الثالث، 2021.
4. الاتحاد الدولي للمحاسبين، منشورات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، المجمع الدولي العربي للمحاسبين والقانونيين للترجمة والنشر، الجزء الثاني، 2021.
5. السعدي، علاء عبد الحسين، والشاوي، إلهام جعفر (2013)، أهمية قائمة التدفق النقدي وأثرها على القرار الاستثماري، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 1، ص. 79.
6. العبسي، بلال حسن (2009)، أثر المعالجة المحاسبية لتكلفة الاقتراض على محتوى معلومات القوائم المالية لمعيار المحاسبة الدولي (23)، رسالة ماجستير في المحاسبة، منشور، كلية التجارة، 2009. الجامعة الإسلامية، غزة.
7. حميد، إياد عبد (2020)، أثر آليات حوكمة الشركات على جودة القوائم المالية وانعكاسها على نوع رأي مراجع الحسابات، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، ص 59-79.
8. حنيش، وهيبه (2009)، تطبيق معايير المحاسبة المالية الدولية وأثرها على المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة الدكتور يحيى فارس المدية، الجزائر.
9. سعاد، بورويصة (2010)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة، رسالة ماجستير في علوم التسيير، منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، القسنطينية.
10. صدري، صدى صباح، حسين، علي ابراهيم (2023)، أثر شفافية الإفصاح المحاسبي على إعادة بيان القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من البنوك والشركات العراقية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد. 19، رقم 62، ص. 99-119.
11. علي ومحمد ابراهيم وسعد سلمى منصور (2020)، القوائم المالية تحت IAS1، 7IAS، و IFRS 7 /دراسة تطبيقية في مصرف بابل، مجلة جامعة بغداد كلية العلوم الاقتصادية، ص119-137.
12. علي، زهراء ناصر، فليح، حكيم حمود (2021)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وأسباب اعتمادها في الدول النامية: مراجعة الأدبيات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد – 05، العدد – 04، 2021 ص2171-2183.
13. نصور، ريم محمد (2015)، حوكمة تكنولوجيا المعلومات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية)، أطروحة في المحاسبة، منشور، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا.
14. محمد، صلاح علي، والأمير محمد المهدي، والخليفة عبد الرحمن بن يوسف (2021)، اثر التحول لنظام المحاسبة الرقمية على خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية في ظل مبادئ ومعايير موثوقية الموقع الالكتروني، مجلة ارساد للدراسات الاقتصادية والادارية، مجلد 4، عدد 2، ص ص 54:17.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Lectures on International Accounting Standards (IAS), Colonel Akli Mohand Oulhadj University in Bouira Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Department of Financial and Accounting Sciences 2020.
2. A.E. Mustafa & E.N. Turki & S.S. Nasif (2022), The Roil of Financlal Reports in Improving theQuality of Banking Servise: an Applied Study in Rafidain Bank, World Economics & Finance Bulletin (WEFB), Vol. 10, p. 2749-3628.